السيد محمد كاظم اليزدي والثورة الدستورية في بلاد فارس

١٩٠٦-١٩٠٩م - دراسة تحليلية

الأستاذ المساعد الدكتور
علاء الدين محمد تقي الحكيم
كلية الإمام الكاظم عليه السلام
dr.alaahakeem@alkadhum-col.edu.iq

Mr. Mohammad Kazem Al-Yazdi and the Constitutional Revolution in Persia 1906-1909

An analytical study

Assistant Professor Dr
Alaa Al-deen Mohammed Taqi AL-Hakim
Imam Al- kadhum College

ملخص: -

تضافرت عوامل داخلية واخرى خارجية في حدوث الثورة الدستورية ومما زاد في تأزم الموقف اعتقال السيد محمد الطباطبائي احد مجتهدي طهران فذهب مجتهدو طهران الى قم المقدسة وهددوا بمغادرة فارس الى العراق او الاستجابة لمطالبهم بتأسيس مجلس نيابي فأستجاب الشاه واجريت الانتخابات وكتب الدستور وصودق عليه في عام ١٩٠٧م واجري تعديل على المادة الثانية منه والتي تتضمن عدم مخالفة بنود الدستور للنصوص الشرعية المقدسة.

توفي الشاه (مظفر الدين) وتسنم العرش ولده (محمد علي) الذي استغل معارضة بعض رجال الدين للدستور فأعلن الاحكام العرفية وقصف المجلس منهياً الحياة الدستورية.

انتقل الصراع من بلاد فارس الى النجف الأشرف كون المرجعية الدينية فيها هي المسيطرة على الرأي العام في بلاد فارس.

أنشأ مراجع النجف الأشرف المؤيدين للدستور في فارس هيئة لمتابعة تطورات الأحداث في فارس بينما عارض هذا التوجه مراجع اخرون منهم السيد اليزدي بعد دراسته واطلاعه على تحول الثورة الدستورية عن مسارها الإسلامي وسيطرة العلمانيين على البرلمان.

الكلمات المفتاحية: الثورة الدستوري، النجف الأشرف، بلاد فارس، الآخود، السيد اليزدي، المشروطة، البرلمان، بازار.

Abstract: -

Internal and external factors collided in the constitutional revolution، the arrest of Mr. Mohammad Tabatabai، one of the sciences of Tehran، intensified. The sciences of Tehran went to Qom، they threatened to leave Persia to Iraq or to respond to their demands to establish a parliamentary council، the Shah responded and the elections were held and the Constitution was ratified and ratified in 1907، an amendment to the second article، which includes non-violation of the provisions of the Constitution of the holy texts.

The shah (Muzaffar al-Din) died and his son (Muhammad Ali) was assassinated، he exploited the opposition of some clerics to the constitution، he declared martial law and bombarded the council and ended constitutional life.

The conflict moved from Persia to Najaf، where the religious authority was the dominant authority in Persia.

The references of Najaf al-Ashraf، supporters of the constitution in Persia، established a body to monitor the developments in Persia، while this trend was opposed by other references، including Mr. Yazdi، after his study and his knowledge of the transformation of the constitutional revolution from its Islamic track and the secularists' control over parliament.

Keywords:- Constitutional, Revolution, An Najaf Ashraf, Persia, Akhund, Mr. Yazdi, Conditional, Parliament, Bazaar.

المقدمة: ـ

تعتبر الثورة الدستورية الايرانية حدثاً تاريخياً وانبعاثاً حضارياً امتدت إشعاعاته إلى العراق فترك بصمات واضحة على تاريخه وخصوصاً بعد الجدل الذي أثارته في أوساط علماء الدين والمثقفين وفي أوساط المد الجماهيري العارم و اليقظة التي أحدثتها تمثلت بالوعي الذي قوض البنى الفكرية السائدة آنذاك حول الحكم والسياسة في الإسلام ونجح الوعي كذلك في إعادة الثقة إلى نفوس الأمة وقدرتها على المشاركة في الحكم لاسيما وأن العلماء أكدوا المرة تلو الأخرى عدم وجود شيء في الحركة الدستورية يتقاطع مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، فدعمت النجف على أيادي كثير من المجتهدين فيها هذه الثورة التي كانت تهدف ضمن ما تهدف كما خطط لها العدالة والمساواة والحد من سلطة الشاه بإيجاد مجلس يتقيد الحاكم بمقرراته.

يشتمل البحث على ثلاثة محاور

المحور الاول: المسار التاريخي للثورة الدستورية

تظافرت عوامل داخلية وأخرى خارجية في حدوث الثورة الدستورية الإيرانية وقد ناقش البحث هذه العوامل مسلطا الضوء عليها

المحور الثاني: المرجعية الدينية في النجف الأشرف والثورة الدستورية

أن من أهم الأسباب التي ادت الى أنتقال الصراع من بلاد فارس إلى النجف الأشرف كون المرجعية فيها هي المسيطرة على الرأي العام في فارس، وكانت المرجعية الدينية في النجف الأشرف انذاك متمثلة في ستة أشخاص هم الشيخ محمد طه نجف، السيد كاظم اليزدي، الشيخ مرزا حسين الميرزا خليل، الشيخ حسن المامقاني، الشيخ محمد كاظم الخراساني والشيخ عبد الله المازندراني. وقد تناول الباحث موقف هؤلاء المراجع من الثورة الدستورية.

المحور الثالث: موقف السيد اليزدي من الثورة الدستورية (دراسة تقومية).

يعتقد الباحث ان موقف السيد اليزدي من الثورة الدستورية مر بثلاث مراحل

المرحلة الاولى ايد فيها إقامة حكومة دستورية في فارس.

المرحلة الثانية الوقوف حيادياً عن تأيد إقامة حكومة دستورية في فارس بعد ان تحولت الثورة الى صدامات مسلحة راح ضحيتها عدد من رجال الدين وعامة الشعب.

المرحلة الثالثة قناعة السيد الراسخة والمبتنية على حقائق دامغة من داخل المجتمع الفارسي ومن وكلائه هناك بإنحراف الثورة الدستورية عن مسارها الاسلامي وسيطرة العلمانيين على المجلس وصياغة دستور مستلهم من دساتير الدول الغربية.

وقد ناقش البحث هذه المراحل بعد دراستها دراسة تحليلية.

المحور الأول: المسار التاريخي.

تظافرت عوامل داخلية وأخرى خارجية في حدوث الثورة الدستورية الإيرانية[١] ويعود السبب المباشر لقيامها في بلاد فارس إلى تظافر ((حادثتين إحداهما ذات طابع خارجي والأخرى ذات طابع داخلي، ففي أواخر عام (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م) أثار القوميون ورجال الدين حفيظة الناس وحركوا عواطفهم بواسطة الحملة الواسعة التي نظموها ضد الخبير البلجيكي (ناوسnaws)[٢] الذي استخدم للإشراف على إدارة الجمارك في عهد مظفر الدين شاه (١٨٩٦-١٩٠٧م)[٣] الذي أدانوه بسبب نشر صورة تمثله وهو يرتدي ملابس رجال الدين وزيارته للجوامع وحضوره بعض المناسبات الدينية مما يشكل إساءة للمشاعر الدينية))[٤].

والحادثة الثانية إن نفراً من أهل البازار[٥] خالف بعض الأوامر الحكومية فأمرت الحكومة بشد أقدامهم وجلدهم بالسياط وذكر احد الشهود ((إن أخبار الضرب قد انتقلت كالبرق في البازار فأغلقت المخازن والمحلات أبوابها وسار ألفان من التجار وقادة النقابات

وطلاب المعاهد الدينية والعلماء إلى حرم الشاه عبد العظيم[٦] وأرسلوا للحكومة هناك مطالب أربعة هي:

١- استبدال حاكم طهران (عين الدولة)[٧].

٢- طرد الخبير البلجيكي.

٣- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

٤- تأسيس مجلس العدالة)).[٨]

استمر الإضراب شهراً كاملاً فوافق الشاه على كل هذه المطالب، وفي صيف عام (١٩٠٦م / محرم ١٣٢٥هـ) ثار المحتجون مرةً أخرى بسبب فشل الشاه في عقد مجلس العدالة مستغلين هذا الشهر لما فيه من مكانةً عند الإيرانيين حيث يقام فيه عزاء الإمام الحسين عليه السلام فوزعت المنشورات المعادية[٩] وفي عام (١٣٢٥هـ/١٩٠٦م) أصيب الشاه بالشلل فانتهز (عين الدولة) الفرصة ليضرب ضربته بإصدار الأوامر للقبض على السيد محمد الطباطبائي[١٠] وحين جاء الجنود للقبض على هذا المجتهد الكبير تجمع الناس لتخليصه من أيديهم فوقع الصدام بين الجنود والأهالي، ثم وقع صدام آخر سقط فيه خمسة عشر قتيلاً، فتوتر الوضع في طهران فغادرها كثير من المجتهدين إلى بلدة قم وهددوا الشاه أنهم سيغادرون إيران جميعا إلى العراق ما لم يفِ بوعده فأغلق أهل البازار دكاكينهم تأييداً للمجتهدين وبعث السيد محمد الطباطبائي من قم المقدسة رسالة الى الشاه، جاء فيها ((ان اصلاح جميع امور المملكة منحصر بتأسيس المجلس ووحدة الشعب والدولة بالعلماء))[١١] استجاب الشاه لإرادة الشعب فعزل (عين الدولة) ثم أصدر أمره بإجراء انتخابات المجلس النيابي الذي سمي (المجلس الشوروي الملي).

افتتح المجلس الملي في طهران في (١٨/شعبان/١٣٢٤هـ/٧/تشرين الأول/١٩٠٦م) وقد حضر الشاه مظفر الدين حفل الافتتاح على الرغم من مرضه، وكان أول عمل عني به المجلس هو تأليف لجنة لصياغة مواد الدستور، وقد تمت صياغة الدستور وصادق عليه الشاه في شهر (ذو القعدة ١٣٢٤هـ/كانون الثاني عام ١٩٠٧م) ثم مات الشاه بعد ذلك بأيام معدودة.

((كان الدستور الإيراني في كثير من نصوصه عبارة عن ترجمة حرفية للدستور البلجيكي الصادر عام (١٢٤٥هـ/١٨٣٠م) فهو يقوم على أساس المبادئ الديمقراطية التي كانت شائعة في أوربا من حيث الاعتقاد بالقانون الطبيعي وحقوق الإنسان ولكن لجنة صياغة الدستور حرصت على أن يكون موافقا للشريعة الإسلامية لا يخالفها في شيء، كما جاء في المادة الأولى والثانية منه))[١٢]كانت الجلسة المنعقدة في (٥/ربيع٢/١٣٢٥هـ/ ١٨/ آيار /١٩٠٧م) حاسمة اذ استمرت من الصباح الباكر وحتى العاشرة والنصف ليلا، وفي نهاية

هذه الجلسة العاصفة تمت الموافقة على مشروع ملحق للدستور بعد أن أصبحت المادة الثانية منه تنص على تشكيل لجنة مؤلفة من خمسة من كبار رجال الدين العلماء لمراقبة القوانين المطروحة على المجلس حتى لا تكون مخالفة لنصوص الشريعة[١٣].

وقد وافق مراجع التقليد في النجف وأيدوا هذا الإجراء كما جاء في وثيقة فارسية[١٤]، وكان ضمن الاشخاص المنتخبين لمراجعة نصوص[١٥] الدستور وبيان عدم مخالفتها للشريعة المقدسة السيد أبو الحسن الأصفهاني[١٦] الذي اعتذر عن قبول هذا الانتخاب حسب الوثيقة الفارسية[١٧]، لكن الحياة الدستورية لم تدم طويلا بل أخذت تتراجع بعد وفاة الشاه (مظفر الدين) ومجيء ولده (محمد علي) (١٩٠٧-١٩٠٩م)، وكان هذا الأخير سيء الصيت لقسوته وكان يكيد للمجلس ويسعى لتعميق الخلاف بين أنصار المشروطة والمستبدة أو (اللادستورية) التي تعني إلغاء الدستور والمجلس النيابي وإبقاء السلطان مطلق الإرادة في الحكم على أن يلتزم بالشريعة الإسلامية، في مقابل المشروطة أو (الدستورية) التي تعني تقييد صلاحيات الشاه المطلقة ومنع الاستبداد من خلال دستور يحظى بتأييد مجلس برلماني منتخب عن طريق الشعب.

تفاقمت الأزمة وساد التذمر أرجاء البلاد وازداد الاستياء من الحكومة الجديدة وأصبح الوضع مهيأ للانفجار في أية لحظة لاسيما بعد ما عقد الشاه المعاهدة الروسية البريطانية سنة(١٣٢٤هـ/١٩٠٧م) حيث اقتسمت الدولتان النفوذ في فارس فحصلت روسيا على القسم الشمالي الذي يشمل طهران ومناطق فارس الشمالية، بينما وقعت المناطق الجنوبية تحت السيطرة البريطانية، حيث استأسد الشاه على الشعب وصار يدير دفة الحكم بطريقة تعسفية مستبدة، وأحاط به مستشارون روس واتكأ على القوة الروسية لضرب أنصار المشروطة وتعطيل الدستور، واخذ الشاه يستقطب بعض المؤيدين من أبناء الشعب عن طريق بذل الأموال السخية ورفع شعار مخالفة الدستور للشريعة الإسلامية لكن الكارثة حلت عندما انحاز الشيخ فضل الله النوري[١٨].

وهو مجتهد معروف وكان من أنصار الدستور -فأخذ يقود تيار ما يسمى بـ(المستبدة) مقابل تيار المشروطة الذي يقوده في طهران السيد محمد الطباطبائي، والسيد عبد الله البهبهاني[١٩]، وكان كل تيار يتحرك من منطلق الشرعية ولا يشعر بالتقصير تجاه الطرف

الآخر، وامتد الخلاف ليشمل المدن الفارسيةجميعاً وصار كل طرف من الأطراف المتناصرة يكفر الآخر فقرر الشاه ضرب أنصار المشروطة عندما أعلن الأحكام العرفية ثم قصف المجلس منهيا بذلك الحياة الدستورية في البلاد[٢٠]وبعد أن تم للشاه القضاء على الدستور والمجلس أبرق إلى إنحاء الولايات الإيرانية يأمر بإلغاء (المشروطة) وتشتيت أنصارها وتجمعاتها، وقد جعلت هذه الإجراءات الشعب في ألم مستمر مما حمله على التأهب للثورة، فلم يهنأ الشاه بانتصاره طويلا إذ سرعان ما ظهرت المعارضة في تبريز ثم امتدت إلى مدن أخرى، فقام أهالي مدينة رشت بالزحف إلى مدينة قزوين ثم توجهوا نحو مدينة طهران، وجاءت الضربة القاصمة على يد رئيس القبائل البختيارية في منطقة أصفهان (سردار اسعد)[٢١] فتوجه بقواته نحو طهران في تموز (١٣٢٧هـ/١٩٠٩م) فالتجأ الشاه إلى المفوضية الروسية وأعلن الثوار عزله عن الملك رسميا وتنصيب ولده (أحمد مرزا) وهو ابن الثانية عشرة وأقيم عليه وصي وهو كبير أسرةآل قاجار (عضد الدولة)، وأجريت انتخابات وافتتح المجلس في (٣٠/شوال/١٣٢٧هـ/١٥/تشرين الأول/١٩٠٩م) ووضع قانوناً جديداً للانتخابات[٢٢].

المحور الثاني: المرجعية الدينية في النجف الاشرف والثورة الدستورية الإيرانية

رأى احد الباحثين في معرض حديثه عن سبب انتقال الصراع من بلاد فارس إلى النجف، كون المرجعية الدينية فيها هي المسيطرة على الرأي العام في فارس ((وبما أن قادة الرأي العام الإيراني هم علماء النجف، زحفت الحركة إلى النجف وتسعرت مشبوبة بين المتنورين وأكثرهم من المعممين الدارسين الذين يؤلفون حزب المشروطة وكانت زعامتهم معقودة للعلاّمة الملا كاظم الخراساني وإخوانه العلاّمة الخليلي[٢٣]والشيخ عبد الله (المازندراني)[٢٤]، وبقية الأعلام، أما حزب الاستبداد فتكون من الدهماء[٢٥] وزعامتهم معقودة للسيد كاظم الطباطبائي، وكان هذا الثقل في هذا الحزب الذي يريد إبقاء القديم على قدمه لان السلطة عند هؤلاء مقدسة والسلطان ظل الله على الارض))[٢٦] كان للعلماء والمراجع سيما علماء النجف نفوذ عظيم على الأمة الإيرانية، وبما أن النفوذ الديني أقوى وأعمق من كل نفوذ؛ لذا كان كل من الفريقين المتخاصمين - المشروطة والمستبدة - يجتهد بأن يجعل العلماء في جانبه بإدلاء الحجج والبراهين المقنعة والملزمة من وجهة الشرع،

وتكاثرت الرسل والرسائل في هذا الشأن وكانت الشخصيات البارزة من العلماء يومئذ في النجف ستة أشخاص واحداً من العرب وهو الشيخ محمد طه نجف، واثنين من ترك أذربيجان وهما: الشيخ حسن المامقاني، والفاضل الشيخ محمد الشربياني، وثلاثة من الفرس وهم: الحاج مرزا حسين المرزا خليل، والسيد محمد كاظم اليزدي، والآخوند ملا محمد كاظم الخراساني، أما الشيخ محمد طه نجف والسيد كاظم فقد اعتزلا ولم يتدخلا في القضية أصلا، وأما الآخرون فصاروا يجتمعون في دار الحاج مرزا حسين ويتذاكرون مذاكرات سرية))[٢٧]، وكان ((الشيخ الخليلي وزميلاه المحقق الخراساني والشيخ عبد الله المازندراني واضعي الحجر الأساس لتأسيس الحكم الدستوري في إيران وله - أي الخليلي- القدح المعلى في هذا الانقلاب وتثبيت أركانه، فكان ينظم المجالس والحفلات في مدرسته مدرسة الخليلي وكان من اشد زميليه حماسة في هذه النهضة فهو الغارس بذرتها والمفتي بوجوبها لكن المنية عاجلته واختطفته فاقتطف ثمارها زميله المحقق الخراساني بعد أن أينعت ونضجت ثمارها وحان قطافها، ففتح مجلس الشورى في إيران باسم المحقق الخراساني))[٢٨].

وفي شهر رجب من عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) أي قبل افتتاح المجلس بشهر تقريبا وردت النجف الاشرف رسائل من قبل علماء طهران إلى علمائها يستنجدون ويطلبون مشاركة الرأي بالفكرة التي بدؤوها وهي المطالبة بإيجاد مجلس يركن إليه شاه إيران ويأخذ بمقرراته (عين الدولة) وحاكم طهران (علاء الدولة)[٢٩] عن طريق إرسال البرقيات والرسائل التي تنصح الحكومة والشاه وتطلب منهم النزول على رغبة العلماء والشعب والكف عن المظالم التي يقومون بها وفعلا بادر هؤلاء العلماء بإرسال البرقيات والرسائل المؤثرة والناصحة وكان لها صدى قوي في الحكومة نفسها وإن علماء طهران وجدوا فيها سنداً وقوة[٣٠] ألف (الآخوند) هيئة تعمل على متابعة الوضع وتطورات الأحداث في فارس ضمت إضافة إليه عدداً كبيراً من العلماء المجتهدين أمثال الشيخ عبد الله المازندراني، والشيخ محمد حسين النائيني، وكانت تجتمع في دار الشيخ (الآخوند) ثم انتقلت إلى المدرسة العلوية لعقد اجتماعاتها هناك[٣١] توفي الشاه مظفر الدين في (١٩/ذو القعدة/١٣٢٤هـ/٤/ كانون الثاني /١٩٠٧م) وخلفه ابنه محمد علي ميرزا حيث توج في (٤/ذو الحجة/١٣٢٤هـ/١٩/ كانون الثاني /١٩٠٧م) ملكاً على إيران، فأرسل إليه (الآخوند) رسالة تحمل وصايا عشرة[٣٢] كان يفترض أن تكون مدة ما بعد إقرار الدستور الإيراني أكثر فترات المجلس الوطني عملا

وانجازا غير أن الذي حدث كان الخلاف من ذلك تماما، حيث اضطر المجلس إلى معالجة المشاكل التي افتعلها رجال البلاط القاجاري والمؤامرات التي دبرها الشاه للقضاء على الثورة الدستورية[٣٣]وما أن حل عام (١٣٢٥هـ/ شباط،١٩٠٧م) حتى وضح الاختلاف بين أعلام الحركة وتفككت صفوفهم[٣٤]، ونتيجة لذلك انقسم الشعب الإيراني بين مؤيد ومعارض للثورة الدستورية، وسرعان ما انتقل هذا الانقسام إلى مدينة النجف الاشرف فانقسم أنصار الثورة الدستورية على تيارات الأول عرف بتيار المشروطة الذي تزعمه الشيخ الآخوند ومن معه من أنصاره، والثاني عرف بتيار المستبدة الذي تزعمه السيد كاظم اليزدي، وجناح ثالث اتسم موقفه بالحيادية وعدم الانغماس في الأحداث وتطوراتها مدفوعين برغبة اجتناب مكاره ونوائب العمل السياسي وإيثار السلامة[٣٥] ((استطاع (اليزدي) أن يستميل إليه كثيراً من العامة و(مغاوير) المحلات فكان إذا خرج إلى الصلاة حف به المسلحون من أعوانه وهم يهتفون بالصلاة على محمد وآل محمد تحديا لأنصار المشروطة، وصارت الإشاعات تروج من أوساط العامة حول المشروطة بان المقصود منها هو هدم الدين وإفساد الأخلاق، والواقع أن الجدل حول المشروطة لم يقتصر على النجف وحدها بل سرى إلى كربلاء والكاظمية وبعض مناطق العراق الأخرى حتى وصل إلى أن بعض طلبة العلوم الدينية في النجف لم يستطيعوا ولمدة سنة كاملة من زيارة كربلاء أو الكوفة أو مسجد السهلة خوفا على أرواحهم))[٣٦] ووصف شاهد عيان مدى الشرخ الكبير الذي أحدثه هذا الاختلاف بالقول: ((ففي أمسية كنت جالسا في ناحية المشهد المكتظ بالزوار والوفود المتزاحمة بالمناكب وإذا بهاتف يهتف إن المشروطة قتلت السيد الزعيم فمالت العامة على الخاصة، وزحف(العقال) على (العمامة) وما كان مني ومن رفيق لي إلا الاختفاء حتى هدأت الثائرة برجوع الهاتف ينادي إن (السيد) لم يقتل وهو الآن متوجه إلى الصلاة، فتنفسنا الصعداء وخرجنا من المشهد انسلالا ولم تكن هذه الهزة الأخيرة بل أعقبتها هزات وهزات، وكانت حكومة الاتحاديين تساند حزب المشروطة فكان يعقد الاجتماعات ويطير البرقيات للبعث والانتفاضة تارة وللاجتماعات أخرى وكانوا إذا بلغتهم الأنباء السارة يعقدون أنديتهم وتعلو منابرهم الخطباء والشعراء، وإذا ساءت الأخبار يقومون بالمظاهرات الصامتة وأعظمها تعطيل الدروس والكف عن الصلاة جماعة))[٣٧].

وظل مراجع النجف على تماس مباشر مع الأحداث المتسارعة في فارس من تعرض الشاه لمحاولة اغتيال في (١٢/محرم/١٣٢٦هـ/١٥/ شباط /١٩٠٨م) التي نجا منها بأعجوبة مما شجعه على التمادي أكثر في إجراءاته على الثوار، وتمكن بمساعدة لواء (القوزاق) من تنفيذ انقلابه يوم (٥/جمادي الاول/١٣٢٦هـ/٢٣/ حزيران/١٩٠٨م) عن طريق قصف بناية المجلس بالقنابل بعد حله وتم اعتقال وإعدام كثير من القادة الوطنيين[٣٨] وتزامنا مع كل هذه التطورات صعد علماء النجف من نشاطهم ضد استبداد الشاه وخصوصا عندما أعلن صرف نظره عن افتتاح المجلس الجديد في (١٩/شوال/١٣٢٦هـ/١٤/ تشرين الثاني/١٩٠٨م) وادعى أن افتتاح المجلس وتحقير الإسلام شيء واحد.

اصدر السيد (الخراساني) فتوى جاء فيها ((تعتبر إزاحة هذا السفاك المتجبر والدفاع عن نفوس وأعراض وأموال المسلمين من أهم الواجبات اليوم))[٣٩]، وعلى اثر فتوى النجف تحرك الثوار الدستوريون بقيادة كل من ولي خان التنكابوني المعروف بـ(سبهدار أعظم) وزعيم القبائل البختيارية علي قلي خان في (١٨/جمادي الثاني/١٣٢٧هـ/٧/تموز/١٩٠٩م)، ومعهم زعماء الثورة الدستورية وأعضاء المجلس الوطني وقرروا خلع محمد علي وتعيين ابنه (أحمد رضا خان) شاها على إيران، فسارع علماء النجف بالموافقة على كل هذه الإجراءات[٤٠] وبعد سنتين من موت مظفر (شاه) والانقلاب الإيراني حصلت ثورة الاتحاديين وخلع السلطان (عبد الحميد الثاني)[٤١]، وأصبحت الدولتان مشروطتين.

((فقعد السيد في داره وقد أرادوا قتله ولكن رؤساء أعراب النجف هم أهل الغيرة والحمية والديانة والفتوة حفوا به وطافوا حول داره كطوافهم حول الكعبة المشرفة فلم يجد العدو فرصة في قتله))[٤٢].

المحور الثالث: تقويم موقف السيد اليزدي.

تعد مرجعية السيد اليزدي من المرجعيات العامة التي تعدت حدود العراق لتمتد إلى سائر البلاد الإسلامية كالهند والقفقاز والبحرين وسوريا ولبنان وغير ذلك، وكانت بعض بلاد فارس تحصر تقليدها للسيد اليزدي لا يشاركه فيها أحد كمدن كدزفولوشوشتر وقم وغير ذلك، وبعد استشهاد الشيخ فضل الله النوري عام (١٣٢٧هـ/١٩٠٩م) وتقدير الناس لخطأ موقف المدافعين عن ((الدستور الحكومي الجديد المسمى بالحكومة المشروطة، انهال

الناس في جميع أنحاء إيران أو أكثرها إلى تقليد السيد اليزدي))[٤٣] فعين وكلائه في جميع المدن الفارسية، فكانت أنباء الثورة الدستورية تصل إليه من خلال وكلائه في المدن الإيرانية أولا بأول.

اعتقد إن تبلور موقف السيد كاظم اليزدي تجاه المشروطة مر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وتتمثل بتأييده فكرة إقامة حكومة دستورية في إيران ويعضد هذا الرأي ما ذكره شاهد عيان عاش إرهاصات هذه المرحلة وتداعياتها وكان من جملة المدافعين عنها، يقول السيد هبة الدين الشهرستاني في مذكراته مؤرخا للثورة الدستورية ما نصه: **((...كما أن السيد اليزدي كان في أول الأمر مع الجماعة ومن المؤيدين...))**[٤٤].

وفي هذه المرحلة وردت رسائل من قبل علماء طهران وفيها يستنجدون ويطلبون مشاركة الرأي للفكرة التي بدؤوها وأول رسالة بعثوها إلى علماء النجف وهم أبو الأحرار الشيخ ملا كاظم الخراساني، والشيخ ميرزا حسين الحاج خليل، والشيخ عبد الله المازندراني، والسيد كاظم اليزدي، وقد طلبوا فيها إرسال البرقيات والرسائل التي تنصح الحكومة والشاه وتطلب منهم النزول على رغبة العلماء والشعب وفعلا بادر هؤلاء الأعلام ببعث البرقيات والرسائل المؤثرة والمؤنبة والناصحة وكان لها صدى قوي في نفوس الحكومة[٤٥].

وفي هذه المرحلة أيضا عقد مجلس البرلمان الإيراني أولى جلساته في (١٨/شعبان/١٣٢٤هـ/٧/تشرين أول/ ١٩٠٦م)، وفي نهاية شهر تشرين أول عام (١٩٠٦م) أنهت اللجنة المكلفة من قبل البرلمان من وضع دستور (قانون أساسي) للبلاد[٤٦]، وفي غمرة المناقشات التي كانت تدور حول قبول لائحة الدستور المقترحة أو رفضها بعث السيد اليزدي برقية إلى علماء إيران دعاهم فيها إلى ضرورة رفض كل نص يتعارض وأحكام الدين[٤٧].

وعد (الصدر الأعظم) المجلس بدستور سوف يعرض للمناقشة والتصديق، لكن المجلس رفض ذلك وطلب تأليف لجنة لكتابة الدستور ولعدم وجود تجربة دستورية سابقة في فارس فقد ارتأت اللجنة الاستفادة من الخبرات والنماذج الأوربية لنسخ دستور موافق وملائم لبلد كفارس، لذا اعتمدت على نسخ من الدستور البريطاني والدستور البلجيكي الذي قدمته السفارة البلجيكية للمجلس ليساعدهم في وضع بنود للدستور المقترح، وأيضا

اعتمدوا على الدستور الفرنسي وبعض المواد من قوانين دول شبه جزيرة البلقان، وقد حرصت لجنة صياغة الدستور أن يكون مطابقا للشريعة الإسلامية ولا يختلف عنها[٤٨].

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة بإرسال مسودة الدستور إلى المراجع في النجف الاشرف من اجل استحصال موافقتهم عليه وبيان مدى موافقته للشريعة الإسلامية، وبعد اطلاع المراجع عليه ((قام الحاج ميرزا خليل بالتوقيع ووقع بختمه السيد (الخراساني) أما المرجع الثالث السيد محمد كاظم اليزدي فقد امتنع عن الموافقة، وكان امتناعه عن التوقيع بداية الانقسام بين المجتهدين ثم أخذ الانقسام يشتد ويستفحل بمرور الأيام))[٤٩].

يقول السيد محمد حسين كاشف الغطاء: ((أما السيد كاظم فكان حياديا ولكنهم أصروا على أن يوافق وأصر على الامتناع بدعوى انه أمر مجهول العاقبة ولا يسوغ لي الموافقة على أمر مجهول بل ربما كان يبوح ويقول انه أمر لا يترتب عليه الضرر والفساد ولكني لا امنع ولا أوافق ولكن الفريق الآخر بعدم موافقته جعلوه معارضا بل جعلوه رأس المستبدين ورئيسهم فبالغوا وبلغوا الغاية في توهينه وسبه والطعن عليه حتى صدقت الأيام فراسته وبرهنت على بعد نظره وعمق غوره))[٥٠].

ويذهب السيد هبة الدين الشهرستاني إلى القول بان السيد اليزدي كان من المؤيدين للفكرة، غير أن الذين تبنوا الفكرة لم يشعروا ولم يلمسوا منه صدق العمل بالاستمرار فقد كونوا بأسلوب غير مباشر جوا معكرا ضده أدى بالأخير إلى تشويش الأذهان نحوه وجفاء الناس له[٥١].

وبامتداد مرجعيته إلى اغلب بلاد فارس ومعايشة مقلديه للأحداث الجارية هناك فقد ((استعلم سرا عن أحوال هذا (الحزب المشروطي) من بعض أهالي طهران وأصفهان وتبريز وهمدان ممن يثق بقولهم فكتبوا له حقيقة الأمر فلم يدخل معهم ولم يشارك فعلهم فقعد في داره))[٥٢].

المرحلة الثالثة: لم تدم المرحلة الثانية طويلا فقد شهدت جلسات المجلس حراكا خطيرا واتجاها سريعا نحو علمنة القوانين ففي رسالة بعثها (محمد كاظم الخراساني) إلى رئيس المجلس بين فيها خطورة انحراف المجلس بالقول: **((وبما أن زنادقة هذا العصر قد انتهزوا فرصة الاستفادة من الحرية لنشر الزندقة والإلحاد وشوهوا سمعة هذا الأساس القويم فإن**

إضافة شرط الأبدية[٥٣] سيشكل حائلا لردع الزنادقة)).

وفي هذه المرحلة تلقى علماء النجف برقية من قلب الحدث أرسلها إليه الشيخ (النوري) لتوضيح موقفه من الدستور والنقاشات الجارية في أروقة المجلس[٥٤]، وجاء في رسالة أخرى منه إلى علماء النجف الاشرف قوله: **((إن الأفراد المنحرفين من أصحاب الفرقة الجديدة[٥٥]، والدهريين والطبيعيين وغيرهم قد انتهزوا الفرصة لهدم الإسلام واجتثاث جذوره...وما من صحيفة إلا وفيها سهم على الإسلام والعلماء...الله الله في الإسلام، إنهم منهمكون في تدوين الدستور وسينتهي الأمر، فمنذ عدة أيام والمجلس منعقد بصورة طارئة، سأعمل من اجل الإصلاح...))[٥٦]**

((وعقب الاعتراضات التي وجهها الشيخ الشهيد فضل الله النوري للدستور وللمجلس تنحى قسم من العلماء وأصابتهم حالة من اليأس والإحباط وكان المرحوم آية الله السيد كاظم اليزدي على رأس هذا التيار))[٥٧]

وفي (ربيع الاول/١٣٢٥هـ/نيسان/١٩٠٧م) دخلت العلاقة بين محمد علي شاه والمجلس مدخلا خطيرا اثر الانشقاق الذي حصل داخل المؤسسة الدينية الإيرانية نتيجة قيام الشيخ فضل الله النوري بالاعتراض على بعض مواد الدستور معلنا اعتصامه في ضريح الشاه عبد العظيم، بعد أن ((وافق مجلس الشورى على قوانين صيغت بألفاظ جميلة تخدم العوام لكنها مستلهمة من الغرب وتعود في محتواها إلى الثقافة الغربية، طالب العلماء أن يعين مجلس الشورى لجنة تشرف على مدى مطابقة القوانين المسنونة للأحكام الإسلامية غير أن هذه اللجنة التي اشترك فيها عدد من النواب والعلماء كالسيد محمد الطباطبائي والسيد عبد الله البهبهاني والشيخ فضل الله النوري دونت بعض الأصول المتممة للدستور ألحقت به ولم تنظر في كثير من الموارد فبقيت معلقة ولذلك لم يستطع الشيخ فضل الله النوري أن يرى الوضع القائم ويظل ساكتا...))[٥٨]

وقد نجحت جهود الشيخ (النوري) من وراء اعتصامه وحققت بعض المكاسب عندما تعهد المجلس بان تكون إيران دولة إسلامية، كما أكد المجلس على عدم مخالفة المشروطة للشريعة الإسلامية وفي تلك الأثناء اصدر الشيخ (النوري) نشرة محلية أدرج فيها نصوص البرقيات التي وردته من السيد كاظم (اليزدي) والشيخ (الآخوند) وجاء في برقية اليزدي

((لقد تملكنا القلق من تجرؤ المبتدعين وإشاعة كفر الملحدين نتيجة الحرية الزائفة ولن يتمكنوا من مآربهم بعون الله وبالطبع فان الوقوف بوجه الكفر وصيانة العقيدة وتطبيق القوانين القرآنية القويمة والشريعةالمحمدية الأبدية يعتبر من أهم فرائض العلماء الربانيين مع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الموجبة لصلاح وصون الدين ودماء المسلمين لابد من بذل الجهود في هذا الصدد)).

محمد كاظم الطباطبائي

(٢/جمادى الأولى/١٣٢٥هـ/١٣/٦/١٩٠٧م)

ومن قراءة متأنية لتعليق الشيخ النوري على هذه البرقية يمكن ادراك عمق المشكلة وتداعياتها التي جاء فيها ((ليتأمل إخواننا في الدين في هذه البرقيات الواردة من النجف والتي طبعت ونشرت من قبلنا تباعا...تتضح لهم نقطتان، الأولى أن لا احد من القادة العظام- يقصد المراجع- ينكر وجود مجلس شورى وطني إسلامي، والثانية إن اهتمام حجج الإسلام منصب على ردع المتمردين وأعداء الدين سواء كانوا من أنصار الميرزا علي محمد الشيرازي المعروف بالباب أم الدهريين ذوي الميول الغربية التي ألمس وتلمسون أنتم مدى النشاط والحرية التي حصلوا عليها خلال هذا العام في ظل مجلس الشورى، وقد تسللوا بمختلف الأساليب والحيل إلى المجلس.

إن المجلس موقع إسلامي كبير للشورى وقد أسس بمساعي حجج الإسلام ونواب الإمام... ولا يمكن أن تنعكس عليه آثار برلمان باريس وبريطانيا أو تصدر عنه قوانين حرية العقيدة والتعبير وتكفير الشرائع والأحكام...))[٥٩]

لاحظ قسم من المؤرخين أن المثقفين أصبحت لهم كلمة مسموعة في المجلس الثاني الذي تشكل بعد هروب الشاه من فارس وان اللافت للنظر في الإجراءات التي اتخذتها قيادة الثورة أنها ركزت على مسالة الانتقام من الشيخ فضل الله النوري فبدؤوا بتشكيل محكمة للثورة التي بدأت بحملة اعتقالات وتحقيقات مع الشيخ (النوري) الذي وجهت له تهمة معاداة الدستورية وتكفير المثقفين وأصدرت على أثرها المحكمة الثورية قرار الإعدام بحقه الذي نفذ في (١٣٢٧/٧/٢هـ/١٩٠٩/٧/٢٠م)، وقد أدان السيد اليزدي هذا الإجراء بشدة.

لم تقتصر حملة التصفيات على الشيخ (النوري) بل طالت السيد عبد الله البهبهاني الذي كان ضحية التيار الجديد من المثقفين المتطرفين، وحاول زعماء المشروطة من علماء الدين في النجف أن يعيدوا هيبتهم إلى المجلس مرة أخرى دون جدوى فقد تم تجاهل برقياتهم المتكررة وهذا يعطي دلالة واضحة على بداية الضعف في تأثير قوة علماء الدين على المجلس وقراراته، وهكذا قدر للمجلس الوطني الثاني أن يستمد توجيهاته وإلهاماته من مناطق القفقاس، حيث الجمعيات الاشتراكية الديمقراطية بعد أن كان المجلس يستمد قوته وتوجيهاته من النجف الاشرف وهذا يدل على تزايد النفوذ الغربي في توجهات المجلس[٦٠].

ولقد كانت نظرة السيد اليزدي إلى المشروطة قائمة على أساس رصد الممارسات الفعلية التي يقومون بها وتشخيص دوافعهم من ورائها إذ كان يعد أن موقفهم الحقيقي معاد للإسلام وأنهم يريدون تعطيل أحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع[٦١]

بعد إعدام الشيخ (النوري) واجه علماء الدين الذين قادوا المشروطة إلى الانتصار الواقع الجديد بصورته الحقيقية وأدركوا أن الثورة التي انتصرت ليس تلك التي أرادوها وانه لم يبق من ذلك النضال المرير سوى التاريخ فقط أما الثورة فقد سارت في طريق آخر وامتلك زمام الأمور رجال منحرفون عن الإسلام ونتيجة لهذه الصدمة فقد سحب المراجعوالعلماء أيديهم من المشروطة، فقد تراجع عنها احد قادتها وهو السيد عبد الله البهبهاني[٦٢]وفي النجف تخلى عنها احد قادتها وهو الشيخ الميرزا الخليلي[٦٣]، والشيخ النائيني (ت١٣٥٥هـ) حيث تراجع عن كتابه (تنبيه الأمة) بعد ذلك ابان مرجعيته الدينية وعن تأييده للمشروطة وكان هو مفكرها ومنظرها[٦٤]

كتب احد الباحثين: **((بعد إعدام الشيخ النوري اثر محاكمة سريعة تحول الخلاف بين الحزبين إلى العنف وتعرض أتباع كل حزب إلى الاعتداء من قبل أتباع الحزب الآخر إنها حالة حرب أدت إلى تراجع العديد من مؤيدي المشروطة عن أفكارهم وطموحاتهم في الحياة الدستورية، وفي حمأة الخلاف بدا وكأن العهد الاستبدادي أفضل من الفوضى في الآراء وإدارة الحكم والتسابق على تحريك العوام باسم الدين ويبدو أن الرفض لم يكن للحياة الدستورية على اعتبار انها فتنة إن استمرت لا تبقي ولا تذر وإنما للحالة التي خلقها الخلاف فمهما كانت الديمقراطية أو الدستورية مغرية وينشدها الملايين إلا انه في لحظة ما قد**

يدفع العنف والقتل الناس إلى الترحم على الاستبداد، وكان إعدام الشيخ صاحب المستبدة بداية سيئة في تاريخ المشروطة))[٦٥]

يقول السيد محمود الطالقاني[٦٦]في مقدمته الرائعة لكتاب النائيني (تنبيهالأمة) ما نصه: **((والحقيقة أن المشروطة التي بذل الشعب الإيراني من اجل إقامتها الغالي والنفيس لم تعد كما كانت في اليوم الأول تعبيرا عن تطلعات الشعب ولذلك فان الحرارة والحماسة الإيمانية التي رافقت قيام الحركة لم تورث الآن إلا الفتور العام بل القنوط من أن تأتي النهضة بأي إصلاح، لقد انطلقت الحركة من بداية معروفة لكن أحدا لم يفكر جيدا في تفصيلات الطريق حتى نهاياته ولذلك فان الغرباء عن الشعب هم الذين قطفوا ثمار التضحيات العظيمة))**[٦٧]

وخاتمة المطاف تكمن في التمييز بين أصل الفكرة (الدستورية) وبين تطبيقاتها على الأرض، والفشل الذي اعتراها في عدم تحقيق أهدافها يرجع إلى عوامل عدة داخلية وخارجية وهذا لا يعني بالضرورة فشل الفكرة من أساسها.

هوامش البحث

(١) للتفاصيل عن هذه العوامل انظر صباح رياح كريم، إيران في عهد محمد علي شاه(١٩٠٧-١٩٠٩م)، ص٩٩-١٠٠؛خضير مظلوم البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ص٤٣-٤٥.

(٢) خبير بلجيكي استعانت به الحكومة الإيرانية في عهد مظفر شاه لإدارة الكمارك، انظر طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية (١٩٠٦-١٩٧٩م)، ص٧٨.

(٣) للتفاصيل حول عهد مظفر الدين شاه انظر لازم لفته ذياب، ايران في عهد مظفر الدين شاه، اطروحة دكتوراه (جامعة البصرة: كلية الآداب، ١٩٩٧م).

(٤) صباح كريم رياح، ايران في عهد محمد علي شاه، المصدر السابق، ص١٠٠-١٠١.

(٥) البازار لفظة فارسية تعني السوق، وهي مؤسسة تضم أصحاب المحلات التجارية والحرفيين، يرتبط البازار بالمؤسسة الدينية بعلاقات وثيقة وهو الممول الرئيس للمؤسسة الدينية، انظر كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، ص١٦٩(الهامش).

(٦) يقع في الري جنوب طهران على بعد عشرة أميال منها، انظر محمد حرز الدين، مراقد المعارف، ج٢، ص٥٢.

(٧) للتفاصيل انظر عدي محمد كاظم السبتي، مجلس الشورى الوطني الإيراني (١٩٠٦ -١٩١١م)، أطروحة دكتوراه، (جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠١٣م)، ص٦١.

(٨) صباح كريم رياح، إيران في عهد محمد علي شاه (١٩٠٧-١٩٠٩م)، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) محمد الطباطبائي (١٨٤١-١٩٢٠م) ولد في كربلاء وتتلمذ على يد السيد محمد حسن الشيرازي في سامراء، هاجر الى ايران، من زعماء الحركة الدستورية، للتفاصيل انظر توفيق السيف ضد الاستبداد، ص٥٨.

(١١) احمد كسروي، تاريخ مشروطية ايران، ج١، ص٨٥.

(١٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج٣، ص١٢٧، ١٢٦.

(١٣) صباح كريم رياح، إيران في عهد محمد علي شاه، المصدر السابق، ص٦٩.

(١٤) بر اساس اصل دوم متمم قانون اساسي، مقرر است...علماي اعلام...مرجع تقليد شيعة اساسي بيست ازعلماءراكه داراي صفات مذكوره (از مجتهدين فقهاء، متدينين ومطلع از مقتضيات زمان) باشند معرفي به مجلس شوراي ملي بنمايند بنج نفر از انها را يا بيشتر به مقتضاي عصر، اعضايب مجلس شوراي ملي بالاتفاق يا به حكم قرعه تعيين نموده وبه سمت عضويتبشناسند تا موداي كه در مجلسين عنوان ميشود به دقت مذاكرهوغوررسينموده هريك از مواد معنونه كه مخالفتبا مواد مقدسه اسلام داشته باشد طرح ورد بنمايند.

(١٥) در اجراي اين اصل مراجع معظم تقليد نجف بيست نفر را به وسيله اين نامه به مجلس معرفي كرده اند، ياداوري اين نكته بجاست كه اين وظيفه قانوني در اجراي اصل دوم متمم قانون اساسي در تاريخ مشروطيتباردیكر تكرار نشد، للتفاصيل انظر اسناد روحانية، ومجلس، ٢٣ثور، ١٢٨٣ش/٣جماد الأولى ١٣٢٨ق، سند، شمارة ٥.

(١٦) أبو الحسن بن محمد الموسوي (١٢٨٤-١٣٦٥هـ/١٨٦٧-١٩٤٦م)هاجر إلى النجف سنة ١٣٠٨هـ، حضر درس حبيب الرشتي، ودرس الآخوند الخراساني، أصبح مرجعاً للتقليد بعد وفاة النائيني سنة (١٣٥٥هـ/١٩٣٦م)، للتفاصيل انظر عبد الله اليوسف، المرجعية المتميزة، السيد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني أنموذجا،

(١٧) تلكراف ايت الله سيد ابو الحسن موسوي اصفهاني به مجلس شوراي ملي مبني برتشكر از انتخاب خود به عنوان عالم طراز اول وعذر خواهي واستعفا از اين مقام، اسناد وروحانية، ومجلس، ٣ذي القعدة ١٣٢٨ق/آبان ١٢٨٩ش/سند شماري ٧

(١٨) فضل الله النوري (١٢٥٩هـ-١٣٢٧هـ/١٨٤٣-١٩٠٩م) درس في قرية (لاشك) من توابع (كجور) من مدن مازندران، ثم انتقل إلى النجف ودرس على يد الشيخ راضي آل خضر الفقه، وعند الشيخ حبيب الله الرشتي، ثم رجع إلى طهران أستاذا كبيرا وكان له دور كبير في مسألة تحريم التدخين التي أطلقها السيد الشيرازي، استشهد بتاريخ (١٣٢٧هـ/١٩٠٩م) في محنة المشروطة والمستبدة، للتفاصيل انظر الشهيد فضل الله النوري، قاعدة ضمان اليد، تحقيق قاسم شيرازة - من المقدمة -، ص٣-٢١.

(١٩) عبد الله البهبهاني (١٢٥٦-١٣٢٨هـ/١٨٤٠-١٩١٠م) ولد في النجف الأشرف وأكمل دراسته هناك تلمذ على السيد الشيرازي هاجر إلى إيران من زعماء المشروطة اغتيل في طهران، للتفاصيل انظر المصدر السابق.

(٢٠) ماجد الغرباوي، الشيخ محمد حسين النائيني منظم الحركة الدستورية، ص٥٩-٦١.

(٢١) قاد القبائل البختارية المسلحة نحو طهران وهو أخو زعيم هذه القبائل، درس في أوربا، للتفاصيل انظر طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية وحتى الثورة الإسلامية، ص٢٦٣-٢٦٤.

(٢٢) فيصل عبد الجبار عبد علي، ، ص١٨٠-١٨١.

(٢٣) الميرزا حسين الخليلي الطهراني (١٢٣٠-١٣٢٦هـ/١٨١٥-١٩٠٨م) ولد في النجف ودرس المبادئ على يد والده ثم حضر دروس الشيخ صاحب الجواهر والشيخ مرتضى الأنصاري واضع الحجر الأساس لتأسيس حكم المشروطة في إيران، للتفاصيل انظر مرتضى الأنصاري، المكاسب - من مقدمة السيد محمد الكلانتر -، ، ج١، ص١٦٩.

(٢٤) عبد الله محمد بن نصير المازندراني (١٢٥٦-١٣٣٠هـ/١٨٤٠-١٩١٢م) ولد في بلدة بارفروش في مازندران ثم هاجر إلى النجف، حضر دروس الشيخ مهدي آل كاشف الغطاء، احد زعماء المشروطة، للتفاصيل انظر حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، ج٢، ص١٨.

(٢٥) الدهماء: سواد الناس، انظر الجوهري، الصحاح في اللغة، مادة دهم.

(٢٦) علي الشرقي، المصدر السابق، ص٢٨٢.

(٢٧) محمد حسين كاشف الغطاء، عقود حياتي، تحقيق أمير الشيخ شريف، ص٨٤-٨٥.

(٢٨) الشيخ الأنصاري، المكاسب - من مقدمة السيد محمد كلانتر -، ج١، ص١٧٠.

(٢٩) علاء الدولة (١٢٧٣-١٣٣٠هـ/١٨٥٧-١٩١٢م) من أمراء الأسرة القاجارية تولى حكم شيراز ومناطق أخرى خلال عهد ناصر الدين شاه، قتل على ايدي مجهولين، للتفاصيل أنظر عدي محمد كاظم السبتي، مجلس الشورى الوطني الايراني (١٩٠٦ -١٩١١م)، المصدر السابق، ص٦٣.

(٣٠) علي الخاقاني، شعراء الغري، ج١٠، ص٨١، ٨٤.

(٣١) المصدر نفسه ص٨٨

(٣٢) للتفاصيل انظر، عبد الرحيم محمد علي، فصول من تاريخ النجف، ج١، ص٣٨٦-٣٨٨.

(٣٣) انظر طلال مجذوب، ايران من الثورة الدستورية وحتى الثورة الاسلامية، المصدر السابق، ص٢٢٠.

(٣٤) علي الخاقاني، المصدر السابق، ج١٠، ص٨٤.

(٣٥) علاء الرهيمي، حقائق عن الموقف في النجف من الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١م)(بحث)، ((السدير))، (مجلة)، السنة١، ٢٠٠٣م، عدد١، ص٣٢٠.

(٣٦) كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، ص١٨٩.

(٣٧) علي الشرقي، المصدر السابق، ص٢٨٢-٢٨٣.

(٣٨) خضير مظلوم، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ص٥١.

(٣٩) ((العرفان))، (مجلة)، مجلد١، سنة١، ٢٩ايار١٩٠٩م، ص٢٤٠.
(٤٠) انظر امجد سعد، محمد حسين النائيني، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٦م)، ص١١٩.
(٤١) للتفاصيل حول الانقلاب العثماني انظر ارنست رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨م، ترجمة صالح احمد العلي
(٤٢) محمد مهدي الموسوي، ص٢٥٠.
(٤٣) كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، المصدر السابق، ص٩٨.
(٤٤) علي الشرقي، المصدر السابق، ص٨٢.
(٤٥) علي الخاقاني، المصدر السابق، ص٨١.
(٤٦) صباح كريم رياح، ايران في عهد محمد علي شاه، المصدر السابق، ص١١٢.
(٤٧) سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك، ص١١٤.
(٤٨) قحطان جابر اسعد التكريتي، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١م) رسالة ماجستير، (جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٥م)، ص١١٢.
(٤٩) علي الوردي، لمحات اجتماعية، المصدر السابق، ج٣، ص١٣١.
(٥٠) محمد حسين كاشف الغطاء، عقود حياتي، المصدر السابق، ص٨٦.
(٥١) علي الخاقاني، المصدر السابق، ج١٠، ص٨٢.
(٥٢) محمد مهدي الموسوي، المصدر السابق، ص٢٥٠.
(٥٣) المقصود بشرط الأبدية هو إشراف لجنة من الفقهاء في كل عصر وزمان على امتداد الحياة الدستورية في إيران تشرف على لوائح الدستور وتمنع سن أي مادة تخالف الشريعة المقدسة (الباحث).
(٥٤) صباح رياح، ايران في عهد محمد علي شاه، المصدر السابق، ص١٥٠.
(٥٥) يقصد بها الماسونية، انظر سليم الحسني، دور الشيعة في مواجهة الاستعمار، المصدر السابق، ص٢٠.
(٥٦) المصدر نفسه.
(٥٧) احمد بهشتي، آفاق الفكر السياسي عند المحقق النائيني، ترجمة نوال خليلي، ص١٤.
(٥٨) العقيقي البخشايشي، كفاح علماء الإسلام في القرن العشرين، ص٩٧.
(٥٩) سليم الحسني، دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار، المصدر السابق، ص٣١-٣٢.
(٦٠) قحطان جابر اسعد، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٥م)، ص١٦٢-١٦٣.
(٦١) سليم الحسني، دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار، المصدر السابق، ص٢٦.
(٦٢) انظر حسن شبر، تاريخ العراق المعاصر، ج٢، ص١٠٢.
(٦٣) حرز الدين، معارف الرجال، المصدر السابق، ج١، ص٢٧٧-١٧٩.
(٦٤) رشيد خيون، المشروطة والمستبدة، ص٢١٢.

(٦٥) رشيد خيون، المشروطة والمستبدة، ص١٢٤

(٦٦) محمود الطالقاني (ت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) شخصية سياسية إيرانية تولى عدة مهام بعد قيام الثورة الإيرانية بقيادة الإمام الخميني، كان نائبا عن السيد الخميني وإماما لجمعة طهران، انظر رشيد خيون، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٦٧) المصدر نفسة ص ٢٩٣-٢٩٤

قائمة المصادر والمراجع

١- الوثائق الفارسية المنشورة

- بر اساس اصل دوم متمم قانون اساسي، مقرر است...علماي اعلام...مرجع تقليد شيعة اساسي بيست ازعلماءراكه داراي صفات مذكوره (از مجتهدين فقهاء، متدينين ومطلع از مقتضيات زمان) باشند معرفي به مجلس شوراي ملي بنمايند بنج نفر از انها را يا بيشتر به مقتضاي عصر، اعضايب مجلس شوراي ملي بالاتفاق يا به حكم قرعه تعيين نموده وبه سمت عضويتبشناسند تا موداي كه در مجلسين عنوان ميشود به دقت مذاكرهوغوررسينموده هريك از مواد معنونه كه مخالفتبا مواد مقدسه اسلام داشته باشد طرح ورد بنمايند.در اجراي اين اصل مراجع معظم تقليد نجف بيست نفر را به وسيله اين نامه به مجلس معرفي كرده اند، ياداوري اين نكته بجاست كه اين وظيفه قانوني در اجراي اصل دوم متمم قانون اساسي در تاريخ مشروطيتباردیكر تكرار نشد. اسناد روحانية، ومجلس، ٢٣ثور، ١٢٨٣ش/٣جماد الاولى ١٣٢٨ق، سند، شمارة ٥
- تلكراف ايت الله سيد ابو الحسن موسوي اصفهاني به مجلس شوراي ملي مبني برتشكر از انتخاب خود به عنوان عالم طراز اول وعذر خواهي واستعفا از اين مقام، اسناد وروحانية، ومجلس، ٣ذي القعدة ١٣٢٨ق / آبان ١٢٨٩ش / سند شماري٧.
- ايت الله اخوند خراساني بدليل اوضاع نابسامان ايران تصميم سفربه ايران داشت وبه اين نيت از نجف باعده أي از ياران حركت ودر كاظمين باوضع مشكوكي در كنشتتلكراف ذيل نامه تسليت مؤتمن الملك رئيس مجلس است به فرزندان ان مرحوم اسناد روحانية ومجلس، ٢٤ذي الحجة ١٣٢٩ق / ٢٣ آذر ١٢٩٠ش، شمارة ٢٨.

٢- الاطاريح والرسائل الجامعية غير المطبوعة

- امجد سعد، محمد حسين النائيني، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٦م)، .

- عدي محمد كاظم السبتي، مجلس الشورى الوطني الإيراني (١٩٠٦ -١٩١١م)، أطروحة دكتوراه، (جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠١٣م)، .

- قحطان جابر اسعد التكريتي، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١م) رسالة ماجستير، (جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٥م)، .

- لازم لفته ذياب، ايران في عهد مظفر الدين شاه، اطروحة دكتوراه (جامعة البصرة: كلية الآداب، ١٩٩٧م)

٣- المصادر والمراجع العربية

- محمد حرز الدين، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، (النجف: النجف، ١٣٨٣هـ)

- علي الوردي لمحات اجتماعية (بغداد، المطبغة العربية ١٩٧٣)

- سليم الحسني، دور الشيعة في مواجهة الاستعمار، ط٢، (قم: محمد، ٢٠٠٤م)

- احمد كسروي، تاريخ مشروطية ايران (طهران، انتشارات امير، ١٣٣٣ش)

- حسن شبر، تاريخ العراق المعاصر، (بيروت: دار المنتدى للنشر، ١٩٩٠م)، .

- خضير مظلوم البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، (النجف: دار الضياء، ٢٠٠٩م)،

- رشيد خيون، المشروطة والمستبدة، (بيروت: الفرات، ٢٠٠٦)، .

- سعد الأنصاري، الفقهاء حكام على الملوك، (قم: دار الهدى، ١٩٨٦م)

- صباح رياح كريم، إيران في عهد محمد علي شاه(١٩٠٧-١٩٠٩م)، (النجف: التميمي، ٢٠١١)،

- طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية (١٩٠٦-١٩٧٩م)، (بيروت: مطبعة ابن رشد، ١٩٨٠م).

- عبد الرحيم محمد علي، فصول من تاريخ النجف، (بيروت: الرافدين، ٢٠١١)،

- عبد الله اليوسف، المرجعية المتميزة، السيد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني أنموذجا، (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠١١م).

- العقيقي البخشايشي، كفاح علماء الإسلام في القرن العشرين، (قم: مكتبنويد إسلام، ١٤١٨هـ)، .

- علي الخاقاني، شعراء الغري، (النجف: الحيدرية، ١٩٥٨م)

- فضل الله النوري، قاعدة ضمان اليد، تحقيق قاسم شيرازة - من المقدمة -، (قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٤هـ).

- محمد حسين كاشف الغطاء، عقود حياتي، تحقيق أمير الشيخ شريف، (النجف: منشورات مدرسة ومكتبة الإمام كاشف الغطاء، ٢٠١٢م)،

- كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، (قم: ذي القربى، ٢٠٠٦م)،

- ماجد الغرباوي، الشيخ محمد حسين النائيني منظم الحركة الدستورية، (استراليا: مؤسسة المثقف العربي، ٢٠١٢م)،

- علي الشرقي، الأحلام، القسم الرابع، جمع وتحقيق موسى الكرباسي، (بغداد: مطبعة العمال المركزية، ١٩٩١م

٤- المصادر والمرجع المعربة

- احمد بهشتي، آفاق الفكر السياسي عند المحقق النائيني، ترجمة نوال خليلي، (قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ٢٠٠٩م)،

- ارنست رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨م، ترجمة صالح احمد العلي، (بيروت: دار الحياة، ١٩٦٠م).

٥- البحوث والمجلات

- علاء الرهيمي، حقائق عن الموقف في النجف من الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١م)(بحث)، ((السدير))، (مجلة)، السنة١، ٢٠٠٣م.

- العرفان (مجلة)، مجلد١، سنة١، ٢٩ايار١٩٠٩م.